شاه ايران : حكومة عسكرية

اتفاق "الجبهة الوطنية" والامام الخميني

مراهنة اخرى يخسرها حكم الشاه

مرة اخرى تنهار مراهنة نظام الشاه الذي يهتز فوق زلزال الانتفاضةالشعبية المتصاعدة في حدتها ، لم يفشل فحسب زعماء المعارضة الليبرالية في اقناع الامام الخميني بصيغة تسوية يتصورونها الفرصة الوحيدة لوقف تدهور الوضع ، بل ان لقاءهم معه في منفاه الثاني ، باريس ، اسفر عن تبنيهم لدعوته التي كررها بندائه الشهير قبل حوالي اسبوعين ، ودعا فيها الى مواصلة النضال حتى اسقاط الشاه، وبذلك انهارت مراهنتان لحكم الشاه وللاوساط الغربية التي لم تعد تخفي قلقها الحقيقي على مصير نظامه ، وقد جاء الموقف الرسمي السوفياتي في الاسبوع الماضي ، ليدخل عاملا جديدا في الصورة ، في الوقت الذي تحمل فيه الانباء اخبار الحرائق في طهران .

لقد بات تقليديا ان يكتب كل اسبوع ان الاسبوع الاخير في ايران قد شهد اعنف الاضطرابات التي تعصف بالبلاد منذ عام ، فكل اسبوع يشهد تصعيدا في عمليات الجماهير المنتفضة ضد حكم الشاه تحت الشعار الذي لم يتغير ولم يتطور ايضا : اسقاط الشاه ، وقد اجمعت تقارير المراسلين ان احداث الايام القليلة الماضية هزت العرش الايراني اكثر من اي وقت مضى ، وزادت الشكوك حول ما يمكن ان تكون عليه ايران في المستقبل القريب ، بينما راحت بعض التقارير الى درجة الاشارة الى ورود الحل العسكري .

فالاحداث التي شهدها الاسبوع الاخير زادت من احتمال « حل عسكري » من القوات المسلحة فالحرائق التي التهبت العاصمة طهران وعشرات الوف المتظاهرين الذين رفعوا صور زعيمهم الروحي اية الله الخميني ، كانت بمثابة استفتاء اخر للخميني من حيث انها كانت استجابة لندائه الاخير ، وتعهده بان لا توقف حتى اسقاط الشاه .

ولكن هذه التطورات لم تكن وحدها التي باتت تجعل « الحل العسكري » اكثر احتمالا من قبل ، فالتطورات على الساحة السياسية ايضا كانت عاملا من عوامل ابراز هذا الاحتمال اخيرا ، عندما اعلنت « الجبهة الوطنية » انضمامها للخميني في اعلان لا شرعية الشاه .

فقبل لقاء زعماء المعارضة الليبرالية الايرانية بالامام الخميني في باريس كان نظام حكم الشاه يراهن على احتمالين ، الاول ان ينجح هؤلاء في اقناع الخميني بصيغتهم للتسوية ، او ان يفشلوا في ذلك ، وتبقى المعارضة الايرانية منقسمة ، وتمنح الشاه في انقسامها اكثر من فرصة لاستثمار الانقسام لصالح اعادة تثبيت ركائز حكمه المهتزة ان لم تكن المخلخلة ، ولكن المراهنة سقطت ، وازداد الضغط على البلاط الايراني وازدادت المراهنة على « الحل العسكري » .

لقد ذهب زعيم الجبهة الوطنية كريم سنجابي، الى باريس لاجراء محادثات مع الامام المنفي ، وكان هناك ثمة توقع بان الخميني في منفاه الثاني قد يظهر ليونة اكثر حتى لا يسمح للزعماء الروحيين « المعتدلين » في داخل ايران ، وعلى رأسهم اية الله شريعتمداري بتقديم خط سياسي « معتدل » يمكن ان يقبل به الشاه من خلال مساومات ، وكانت الخطة التي حملها كريم سنجابي معه الى باريس ، تقضي بان يقبل الخميني بحكومة مؤقتة من زعماء المعارضة الى ان يتم اجراء انتخابات نيابية في الصيف القادم، وبعدها يؤخذ وعد من الشاه بالكف عن ممارسة سلطاته والتحول الى مجرد عامل رمزي ، هذه الصيغة التي تفترض السماح للشاه بالبقاء على العرش لم تجد استجابة لدى الخميني الذي اصر على موقفه وعلى مواصلة رفعشعار استمرار الكفاح حتى اسقاط الشاه - بل وقد هدد ايضا باعطاء التعليمات باللجوء الى السلاح لخوض كفاح مسلح حتى تحقيق هذا الهدف ، هذا الموقف وقدرة الزعيم الروحي الخميني على قيادة الشارع الايراني من المنفى ، وتصاعد عمليات الانتفاضة الشعبية المناهضة للشاه تصاعدا حادا ، دفعت الجبهة الوطنية الى التخلي عن الصيغة التي حملتها معها الى باريس ، واعلان سنجابي تبني الجبهة الوطنية لموقف الخميني ، في بيان صدر عن الجبهة في اعقاب المحادثات ، يعلن « ان النظام الملكي الحالي ليس له اي اساس من الشرعية »،، وان « اي تشكيل حكومي في اطار الابقاء على النظام الملكي غير شرعي » (!)

هذا التطور قد عاد ليفرض على الشاه موقف الجمود او الانتظار سياسيا ، ومواصلة استخدام قواته القمعية ردا على الجماهير المنتفضة ، وبالتالي ليزيد من خطورة وضعه في ضوء الفشل الواضح حتى الان لكافة اجراءاته القمعية في لجم الانتفاضة وكبتها ، واكثر ما انعكس فشل هذه المراهنة ، في اضطرار الامام اية الله شريعتمداري ، الى العودة مرة اخرى ، الى اعلان مواقف « متصلبة » عندما اعلن في مقابلة مع وكالة انباء « باريس » الرسمية ان الزعماء المسلمين قد يشكلون حركة مسلحة لمحاربة الشاه اذا لم تنفع الوسائل السلمية في تحقيق مطالبهم ،،، (!)

اما على جبهة النظام ، فقد تحققت التوقعات التي كانت تقول في الفترة الاخيرة ، بان الشاه سيلجأ الى تشكيل حكومة عسكرية ، فحكومة جعفر امامي فشلت في المهمة التي جاءت من اجلها، بل وكان فشلها ذريعا ، وقد كانت باقية بانتظار ان يحسم الشاه امره بشأن البديل ، خاصة في ضوء « الحرم » الذي اعلنه الخميني - وايده فيه كريم سنجابي - وتهديده بان اي شخص يقبل مركز مسؤولية في ظل نظام الحكم الراهن في ايران « سيطرده الشعب » ، فقد وضع الخميني والجبهة الوطنية بالحرم الذي اعلنوه ، حدا نهائيا لاي احتمال بقيام حكومة انتقالية وفي ظل اصرار الشاه على الاحتفاظ بعرشه ، وازدادت بذلك احتمالات الحل الاخير الذي لجأ اليه الشاه ، عندما عين قبل بضعة ايام غلام رضى ازهاري رئيس الاركان ، رئيسا للحكومة .

ولكن حتى مثل هذا الاحتمال بات ينطوي على مخاطر بالنسبة للشاه بسبب ما يصفه المراقبون للمعنويات المنهارة للجيش ، والتي عكست نفسها في مشاهد نقلها المراسلون الغربيون عن وقوف رجال الجيش والامن مكتوفي الايدي عندما كان المتظاهرون يشعلون النيران في البنوك ودور السينما والابنية الحكومية ، هذا ، اضافة الى تخوف بدأ ينمو من احتمال انشقاق القوات المسلحة ،،،

لقد ضيقت التطورات السياسية الاخيرة ، والى حد كبير ، الخيارات امام الشاه ، ولكنها زادت ايضا من الشكوك حول مستقبل الوضع على المدى القريب ، خاصة في ضوء تسارع وتيرة التصعيد في الشارع الايراني ، وانقلاب « الجبهة الوطنية » بزعامة سنجابي ، على موقفها وتبنيها المفاجيء لموقف الخميني ، ومع غياب البديل في موقف المعارضة الليبرالية والمعارضة الدينية التي التقت اخيرا على مطلب اسقاط الشاه ، هذا ، بالاضافة الى الموقف الرسمي السوفياتي الذي حمل وبعد صمت طويل ، وعبر وسائل اعلامه ، على كبار الزعماء الدينيين الذين يوجهون الانتفاضة الشعبية منذ بداية العام .

ففي الوقت الذي التقت فيه المعارضة السياسية المتمثلة بالجبهة الوطنية بزعامة سنجابي مع الزعيم الروحي اية الله الخميني ، هاجم الاتحاد السوفياتي زعماء الدين الايرانيين واتهمهم بانهم يقودون ثورة ضد الشاه لمصالحهم الشخصية ولحماية ممتلكاتهم من قانون الاصلاح الزراعي ، بينما اعرب عن تأييده للمعارضة السياسية التي يقودها سنجابي ، وقالت صحيفة « برافدا » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي ان الاصلاح الزراعي اصاب مصالح رجال الدين ، « وان رجال الدين حاولوا استغلال السخط لدى الجماهير الشعبية ليحققوا اغراضهم الشخصية ، ولكن الاحداث تطورت في اتجاه اخر » ، ولاحظت الصحيفة انه بدأت تظهر الان على الساحة السياسية ، منظمات سياسية مختلفة تعبر عن البورجوازية الاصلاحية ومن ابرزها الجبهة الوطنية التي يتزعمها كريم سنجابي ، وقد ذكرت البرافدا في هذا الصدد بالدور الذي لعبته الجبهة الوطنية في الماضي ، في مكافحة الاستعمار البريطاني ، وفي المطالبة بتأميم البترول الايراني ، وقد جاء الموقف السوفياتي كما عبرت عنه صحيفة البرافدا ، ليعكس قلق موسكو من الطابع الديني الذي تأخذه الانتفاضة في ايران ضد حكم الشاه ، وفي وقت يزداد فيه احتمال « الحل العسكري » ازاء التقلص المتزايد للخيارات امام الشاه لنزع فتيل الانتفاضة التي تهز ركائز عرشه .

الامريكيون خائفون على صفقات الاسلحة ...

عندما اضطرت حكومة جعفر امامي الى الرضوخ لمطالب الموظفين المضربين في اكثر من مؤسسة ومصلحة وقطاع خوفا من التأثير الاكيد لحركات الاضراب العمالية على الوضع السياسي والامني المتدهور لنظام حكم الشاه فان القرار قد ادى الى استقالة وزير الصحة هوشانغ نهافندي احتجاجا على سياسة الحكومة بالرضوخ لمطالب زيادة الاجور ، كما اثار حفيظة ارباب العمل الذين ادركوا بان هذه السياسة - وان كانت قد فرضت فرضا على الحكومة بسبب الاحداث الجارية - لا بد وان تكون سابقة تشجيعية لموظفين وعمال القطاع الخاص ، ولكن كان للقرار وقعه الخاص ايضا ، ما وراء الحدود .

ففي الوقت الذي كانت فيه التقارير عن التنازلات السياسية والاقتصادية التكتيكية المحدودة التي اضطر اليها الشاه في الفترة الاخيرة في احدى محاولاته اليائسة لتبريد حرارة الموجة الشعبية المناهضة له ، التي تجتاح ايران ، في هذا الوقت ، كان عدد من المراقبين السياسيين يتحدثون عن ما اسموه بثمن هذه « التنازلات » ، ومدى تأثيره على « البرنامج الدفاعي » للشاه ، وكان الرأي ان ثمن هذه التنازلات سيفرمل الى حد حجم الانفاق العسكري الذي كان هائلا خلال السنوات الاربع الاخيرة ، وكان يتوقع بالتالي ، ان تصاب واشنطن بالقلق الشديد من هذا الاحتمال ، لان « البرنامج الدفاعي » للشاه يعني بالنسبة للولايات المتحدة ، مصانع اسلحة اميركية تنتج وتشغل ايدي عاملة اميركية لتلبية طلبات الشاه العسكرية ، ويعني بالتالي تدفق عدة مليارات من الدولارات على الولايات المتحدة التي ازداد انفاقها ازديادا شديدا، على استيراد النفط .

وقد انعكس هذا القلق الاميركي على مصير « البرنامج الدفاعي » الايراني ، بوصول نائب وزير الدفاع الاميركي شارلز دنكان يرافقه مدير دائرة مبيعات السلاح في البنتاغون ، الى طهران ، في ٢٣ تشرين اول الماضي ، وقد حاولت واشنطن التقليل من اهمية تلك الزيارة ، وذكرت بانها رحلة ستشمل السعودية والكويت ايضا ، وانها تقررت قبل الانفجار الاخير للوضع في ايران .

لقد انفقت ايران خلال السنوات الست الاخيرة ما قيمته ١٩ بليون دولار ، على شراء الاسلحة ، وكانت الولايات المتحدة المستفيد الاول والاكبر ، الى حد بعيد ، ولذلك فانها ستكون الخاسر الاول من اي تخفيض يقرره الشاه ، على صعيد الانفاق العسكري في محاولة لتسكين الثورة الشعبية ضد حكمه ، ومن بين ابرز ما تخشاه الولايات المتحدة من « تنازلات » الشاه في هذا المجال ، تأثير التخفيضات على الصفقة الثانية لتزويد ايران بطائرات اف - ١٤ (تومكات) ومقاتلات اف - ١٦ و ٣١ طائرة من طراز اف - ٤ جي (ويزل) الخاصة ، فمن وراء هذه التخفيضات سيوفر الشاه حوالي ٤،٩ بليون دولار - اي ستفقد الولايات المتحدة صفقة بقيمة ٤،٩ بليون دولار .

وفي ضوء هذه الوقائع ، فان مهمة مبعوثي وزارة الدفاع الاميركية الرفيعي المستوى ، كانت من دون شك تستهدف حمل الشاه على صرف النظر عن مثل هذه التخفيضات ، وتشجيعه على التركيز على سياسة القمع والتشديد في القمع ، اكثر من التنازلات التكتيكية ،،،

مؤسسة بهلوي "الخيرية" ...

لقد كان لشاه ايران فرصة لان يجعل ايران بلدا مزدهرة ومستقرة ، في اثر ارتفاع اسعار النفط في سنة ١٩٧٤ ، ولكنه فوت الفرصة لانه كان اكثر اهتماما ببقائه واستمراره السياسي ، من نشل ايران اقتصاديا - هذا الاستنتاج توصل اليه روبرت غراهام ، وهو مراسل اجنبي في طهران ، في كتاب له حول ايران تحت عنوان : « وهم القوة »، صدر مؤخرا ، ولكنه كان قد وضع قبل انفجار الوضع السياسي الحالي في ايران ، ويتناول فترة الاربع سنوات التي انقضت على رفع اسعار النفط وتدفق عائدات النفط على ايران وانفلات الشاه على الهدر الهائل خاصة في مجال شراء الاسلحة .

يقول غراهام في كتابه ان ادوات البقاء والاستمرار السياسي في جبخانة الشاه تتراوح من قوات مسلحة مزودة افضل تزويد ، الى سلطة قضائية تم امتصاصها من قبل السلطة التنفيذية ، ووزارات طالما ضمت اشخاصا يمكن الاستغناء عنهم ، ويمكن استخدامها كاكباش محرقة لاي سياسة من سياسات البلاط غير المقبولة شعبيا ، ويشير غراهام الى ان مهمة رئيس الوزراء هي نتيجة يكون قد اتفق مع الشاه مسبقا ، وفي لقاءات خاصة معه ،،،

ويخصص غراهام جزءا مهما من كتابه « وهم القوة » لكشف النقاب عن حقيقة ما يعرف باسم « مؤسسة بهلوي » التي اسسها الشاه كمؤسسة خيرية مزعومة ، تصب كل ممارساتها « الخيرية » في جيب الشاه ، لعائلته ولاغراضه السياسية الخاصة ، وفي هذا الصدد ، يقول غراهام ان « مؤسسة بهلوي » ذات واجهة خيرية ، لكنها تستخدم في ثلاثة طرق اساسية لخدمة نظام حكمه : ١ - كقناة مؤسسية وآمنة لصرف معاشات تقاعد ،،، ٢ - كوسيلة تحقيق سيطرة او نفوذ اقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعات محددة في اقتصاد ايران ، ٣ - وكمصدر لتمويل رغبات ومشاريع العائلة المالكة ،،،